تحقيقاً لمبدأ المشاركة في صنع القرار عبر قنوات إلكترونية:

وزارة التجارة تطلب آراء العموم حول عدد من مشاريعها وتفعل مقترحاً لأحد المواطنين

تسعى وزارة التجارة والصناعة إلى بذل كل الجهود لتطوير أعمالها وتحسين ما تقدمه من خدمات، ومن هذا المنطلق وتحقيقاً لمبدأ المشاركة في صنع القرار عبر قنوات إلكترونية، فقد أتاحت الوزارة عدداً من أدوات المشاركة الإلكترونية لاستقبال آراء الجمهور ومقترحاتهم البناءة وتحويلها إلى أعمال ومشاريع ينعكس أثرها الإيجابي على المجتمع بأكمله. وباستعراض قسم المشاركة في القرار، يتضح أن البوابة تعرض نحو ١٠ مشاريع قرارات وأنظمة ولوائح لاستطلاع آراء الجمهور، كما تشتمل صفحة الاستطلاعات على نحو ٢٠ خدمة طرحت للاستطلاع. وفي الصدد ذاته، يرصد هذا التقرير أبرز الأعمال التي تمت في مجال المشاركة بالرأي إلكترونياً كما يلي:

وزير التجارة والصناعة يشكر مواطناً على مُقتَرَح تعريب الفواتير الذي تبنّته الوزارة

شكر معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة المواطن إبراهيم بن عبدالكريم الشايع "إعلامّي وكاتب صحافي من محافظة المذنب" على مُقترحاته الجيّدة التي تَقدّم بها للوزارة، وكان من ضمنها "تَعريب الفواتير" خدمة للمستهلك، حيث تَبنَّت الوزارة هذا المُقترَح، بعد أن درسته بعناية تامة.

بعد ذلك تَمّ توجيه الجِهات المعنية بتنفيذه على أرض الواقع، وتم الإعلان عنه في الصُحف المَحليّة، وذلك لتقديم خدمات مُتميّزة للمستَهلِك. ورَحَّب مَعالي الوزير بالمُقترحات والأفكار التي تُساعد الوزارة على تقديم خدماتها للمواطن والمُقيم على أكمَل وجّه.

الوزارة تطلب آراء العموم في مشروع نظام الشركات المهنية

دعت وزارة التجارة والصناعة المهتمين والعموم إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم في مشروع نظام الشركات المهنية، من خلال بوابتها الإلكترونية، قبل نهاية يوم الخميس ٤/ ٧/ ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٣/ ٤/ ٢٠١٥م، وذلك في إطار تفعيل لمبدأ المشاركة الإلكترونية في كل أعمالها وقراراتها.

وأكدت الوزارة أن المشروع يعمل على تمكين الشركات المهنية السعودية من النمو والمنافسة، والاضطلاع بدور أكبر في خدمة الاقتصاد الوطني، في ظل ما شهده قطاع المهن الحرة من تغييرات خلال العقدين المنصرمين، إلى جانب نمو عدد الشركات المهنية حول العالم وتحرير كثير من القيود المفروضة على عملها في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية.

...وتنتهي من استقبال آراء العموم حول مشروع السياسات العامة لنظام الإفلاس الجديد

انتهت وزارة التجارة والصناعة من استقبال آراء المهتمين ومقترحات جمهور المستفيدين حيال مشروع السياسات العامة لنظام الإفلاس وذلك من خلال بوابتها الإلكترونية وعبر البريد الإلكتروني المخصص قبل نهاية يوم الأحد ١٦/ ٦/ ١٤٣٦هـ، الموافق ٥/ ٤/ ٢٠١٥م.

جاء ذلك في إطار سعي الوزارة لإعداد وتطوير مشروع نظام الإفلاس، حيث حرصت الوزارة على تصميم السياسات العامة لنظام الإفلاس بما يتوافق مع البيئة المحلية بجوانبها الشرعية والنظامية والاقتصادية، وبما يحقق الأهداف المرجوة من نظام الإفلاس بشكل عام، واسترشدت الوزارة في ذلك بعدد من التطبيقات الدولية المتطورة في هذا المجال.

...وتتفاعل مع متابعيها عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تواصل وزارة التجارة والصناعة نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي وتتفاعل مع متابعيها خاصة على تويتر والفيسبوك.

وتسعى الوزارة إلى تحقيق الاستفادة المُثلى من شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يظهر عبر تفاعلها المستمر الذي تجسده أنشطتها مؤخراً عبر صفحتها على تويتر ومن ذلك هاشتاق (متى أبلّغ؟ اعرف_حقك أسبوع_المستهلك_الخليجي)، وذلك ضمن حملة توعية كاملة للمستهلكين، وذلك في ظل انتشار المخاطر التي قد تُوقع الفرد في بئر الاحتيال والنصب. وللحد من المخالفات وحالات الغش التجاري، خصصت الوزارة فريقاً لرصد المخالفات في الأسواق السعودية، وإلزام المحال بإصدار فواتير عند الشراء. كما نظمت الوزارة عدة معارض توعوية في الأسواق التجارية لتوعية المستهلك بحقه قبل شراء أية سلعة.

من ناحية أخرى، أعلنت الوزارة عبر حسابها على تويتر، إغلاق وكالة" بنتلي" للسيارات بالرياض، وضبطت مستودعًا للزيوت المغشوشة، وكشفت منازل شعبية تُستغل من قبل عمالة وافدة كمستودعات، فضلاً عن عدد من الإعلانات الخاصة بالمساهمات العقارية.